



الفساد السياسي وعلاقته بالهجرة غير الشرعية - ليبيا نموذجاً -

د. محمد هدية درياق

M.diryaq@su.edu.ly

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد / جامعة سرت / ليبيا

الكلمات المفتاحية:

الفساد، الفساد في ليبيا، الهجرة غير الشرعية.

الملخص

يعتبر الفساد من أخطر الآفات التي تصيب المجتمع حيث يتسبب تأثيرها السلبي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويؤدي الي انتشار الكثير من الظواهر السلبية، حيث يتخذ الفساد اشكال عدة ومظاهر مختلفة. وليبيا من ضمن الدول التي انتشرت فيها العديد من اشكال الفساد وخاصة في السنوات الاخيرة، ويرجع ذلك لعدة اسباب منها الخلافات السياسية المستمرة والانقسام السياسي، وانتشار السلاح في أيدي مجموعات خارج سيطرة الدولة، الفراغ الامني المصاحب لذلك. مما جعل ليبيا مناخ ملائم لبعض الظواهر السلبية مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر فأصبحت تلك الظواهر في تزايد مستمر في ظل عجز الدولة عن السيطرة على خطوط تهريب البشر.

Political Corruption and its Relationship to Illegal Immigration "Libya as an Ideal"

Mohammed Hadiya Diryaq

Assistant Professor, Faculty of Economics, Department of Political Science - Sirte University

Abstract

Corruption is considered one of the most dangerous pests that afflict society, as its negative impact diffuses into political, economic and social life and leads to the spread of many negative phenomena, where corruption takes many different forms and manifestations. Libya is among the countries in which many forms of corruption have spread, especially in recent years, as a result of several reasons, including ongoing political disputes and political division, the spread of weapons in the hands of groups outside the control of the state, and the accompanying security vacuum. This made Libya a suitable environment for some negative phenomena, such as illegal immigration and human trafficking. These phenomena have become constantly increasing in light of the state's inability to control human smuggling lines.

Keywords

Corruption,
Corruption in Libya,
Illegal Immigration,

ان ظاهرة الهجرة بالرغم من أنها ليست جديدة على العالم؛ إلا أنها شهدت تسارعاً ملحوظاً في السنوات الاخيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الافريقية، وكذلك بسبب الفساد الذي يؤدي إلى تآكل مدخولات المواطنين، وانهميار الطبقات المتوسطة، بالإضافة إلى سوء الإدارة الاقتصادية لأغلب دول القارة الافريقية ومنها ليبيا الامر الذي يؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وعدم قدرة المواطنين على شراء السلع وخاصة المستوردة في ظل ارتفاع العملة الأجنبية بسبب تلك السياسيات، ومن ثم يجد المواطن نفسه في بعض الاحيان مدفوعاً إلى الهجرة، سواء الشرعية أو غير الشرعية (الزواوي 2019).

المقدمة

تعتبر ظاهرة الهجرة والفساد من الظواهر المعقدة والمهمة لما لهما من أثر في استقرار الدولة ومستوي التنمية بها، وتُظهر أحد الدراسات الصلة بين الفساد وأسباب الهجرة والتهجير القسري وكيف يضعف الفساد مختلف مكونات الأمن البشري، مما يؤدي بدوره إلى الهجرة للخارج. كما أن الفساد في قطاعات مثل التعليم والسلوك القضائي والصحة يحفز الناس على البحث عن فرص أفضل في الخارج، كذلك يقوض الفساد في العديد من الأماكن المتضررة من العنف قطاعي الشرطة والأمن ويحد من قدرة الدولة على حماية مواطنيها، وهذا بدوره يجبر الكثير على الفرار بحثاً عن حياة أفضل (Merkle 2018).

المبحث الثاني: مظاهر الفساد واشكاله

المبحث الثالث: اشكال الفساد وأثره على ليبيا.

المبحث الرابع: الفساد كأحد أسباب الهجرة غير الشرعية في

ليبيا. الخاتمة.

المبحث الاول: مفهوم الفساد: تعتبر ظاهرة الفساد واحدة من

أقدم وأشد الظواهر حدة في المجتمعات البشرية، حيث ينتشر الفساد في كل بلدان العالم المعاصر وهي ليست مشكلة تختص بما الدول النامية على وجه الحصر، فالفساد موجودًا دائمًا بأشكال متعددة، ولا تحده حدود سياسية أو جغرافية، فهو موجود في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وفي الدول وكذلك المنظمات الدولية ويتحمل المواطنون تكاليفه، كما إنه يؤثر على الإدارة الحكومية ويشوه الأداء الصحيح للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، ويستغل الإنسان من أجل المصالح الأنانية، ويقوض الاحترام لقواعد القانون ويعرقل الشفافية.

إن الفساد في العصر الذي نعيشه اليوم يُعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الجنس البشري، وفي جميع أنحاء العالم ينظر إلى الفساد على أنه تهديد للوجود البشري إلى الحد الذي دعا فيه بعض الكتاب إلى اعتباره "جريمة ضد الإنسانية"، وتم تحديد الفساد باعتباره العقبة الرئيسية أمام تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، فآثاره هائلة على الرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، ففي أفريقيا على سبيل المثال، حُدد الفساد كمصدر قلق رئيسي يؤثر سلباً على التنمية والحكم في القارة (Ilias 2006).

الفساد هو نوع من السلوك الذي ينحرف عن القاعدة السلوكية السائدة فعلاً أو التي تسود في سياق معين، مثل السياق السياسي. وهو سلوك منحرف يرتبط بحافز معين، ويتمثل غالباً في تحقيق المكاسب الخاصة على حساب الدولة، لذا فإن الفساد يشكل كسرًا للقوانين والمعايير السلوكية والأخلاقية (Carl 1972).

هناك العديد من المحاولات لتعريف مفهوم الفساد، ومع ذلك لا يمكن العثور على تعريف دقيق ومقبول ومتفق عليه عالمياً ينطبق على جميع أشكال وأنواع ودرجات الفساد. ففي اللغة العربية جات بعدة معاني منها أحداث ضرر أو خراب، أو هو سلوك وعادات شريرة وخبثية وغيرها من المعاني، أما في قاموس إكسفورد الإنجليزي يتم تعريف مصطلح الفساد في السياق السياسي على أنه "الانحراف أو المحاباة، أو استخدام أو وجود ممارسات فاسدة خاصة في الدولة، بمعنى الفساد

كما تؤدي ظروف عدم الاستقرار السياسي والحروب إلى زيادة حالات الهجرة، فكثيراً ما يقع عدد من الشباب الليبي فريسة لشبكات تهريب البشر والتي تعمل على تهجيرهم عن طريق قوارب الموت الي اوروبا وتصور هذه الشبكات الي الشباب بأن الرحلة امنة والمستقبل ينتظرهم مجرد وصولهم الي شواطئ اوروبا.

تعتبر ظاهرة خروج المهاجرين من الشواطئ الليبية عن طريق البحر بصفة غير رسمية قاصدين اوروبا ليست ظاهرة وليدة الاحداث الحالية في ليبيا ولكن نلاحظ تفاقم هذه الظاهرة في وقتنا الحالي بشكل كبير حتى أصبحنا نرى العديد من الشباب الليبي يتخذ هذه الطريق والتي كانت مقتصرة في السابق على مواطني الدول الافريقية وبعض دول الجوار.

وتتمثل مشكلة الدراسة في تنامي ظاهرة هجرة الشباب الليبي الي اوروبا عن طريق القوارب (ما يطلق عليها البعض قوارب الموت) وما يمثله من خطر على حياتهم في حين كانت هذه الوسيلة للهجرة مقتصرة على الاجانب فقط.

فما هي اسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ليبيا تجاه اوروبا؟ وهل للوضع السياسي الليبي الحال دور في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

وما علاقة الفساد بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

وتفترض هذه الدراسة ان الفساد الذي ينخر الحكومات الليبية المتعاقبة سبب رئيسي في ازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو اوروبا من الشواطئ الليبية.

وتحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:

ما هو مفهوم الفساد، وما هي مظاهر الفساد واشكاله؟

ما هي اشكال الفساد في ليبيا، وما هي اثاره على الدولة والمجتمع؟

هل للفساد دور في ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا؟

اهمية الدراسة: تتمثل اهمية الدراسة في انها تتناول ظاهرة الفساد السياسي في ليبيا وعلاقته بالهجرة غير الشرعية التي تفاقمت واصبحت تطال الشباب الليبي الامر الذي دفع بالباحث الي تناول هذا الموضوع. وتهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلى دور الفساد في تفاقم مشكلة الهجرة من الشواطئ الليبية حتى وصل الامر الي ان أصبح بعض الشباب الليبي يختار الهروب من ليبيا عن طريق البحر بالرغم من المخاطر التي تعترضهم.

وتم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المبحث الاول: مفهوم الفساد

يُفهم على أنه جوهر كل فساد. والرشوة تعني الدفع (النقدي أو العيني) المأخوذة من قبل مسؤول الدولة في علاقة فاسدة، هناك العديد من المصطلحات المرادفة للرشوة مثل العمولة، البخشيش وغيرها من المصطلحات التي تستخدم لتلطيف المعنى الحقيقي للرشوة.

2- الاختلاس:

الاختلاس يعني سرقة الموارد العامة من قبل الموظفين العموميين، وعلى هذا النحو يُفهم على أنه شكل آخر من أشكال التملك غير المشروع للأموال العامة. يسرق مسؤول الدولة من المؤسسة العامة التي يعمل فيها ومن الموارد التي يفترض أن يديرها نيابة عن الدولة والجمهور كذلك يمكن للموظفين أيضاً أن يخلتسوا أرباح العمل والشركات الخاصة كما ويمكن اختلاس عدة أنواع من الموارد.

من الناحية الأخرى، الفساد هو معاملة بين طرفين كأن يكون أحد الأطراف دولة عن طريق وكيلها وهو الموظف، حيث يذهب وكيل الدولة إلى أبعد من حدود القانون واللوائح من أجل ضمان منفعة شخصية له في شكل رشوة من طرف آخر، وبالتالي فإن الاختلاس يعتبر سرقة لعامة الناس والتي تحدث بشكل غير مباشر عندما يتم اختلاس الأموال العامة. فالاختلاس أحد أكبر المخاطر التي يتطلب أن تتوفر إرادة سياسية بالإضافة إلى سلطة قضائية مستقلة واجهزة ضببية قانونية من أجل قمعها. وفي الدول الاستبدادية وشبه الديمقراطية، يمكن لنظام الاختلاس أن يتطور في إطار مؤسسي وأخلاقي مغلق، بمعزل عن الأخلاقيات العامة وفي ظل غياب العقوبات الرادعة.

3- الاحتيال:

هي جريمة تنطوي على نوع من الخداع أو الغش، وهو مصطلح قانوني وشائع يشمل كلا من الرشوة والاختلاس. إن الاحتيال يحدث عندما تعمل وكالات وممثلو الدولة على سبيل المثال في الأسواق السوداء والرمادية (غير الرسمية)، وعندما تكون شبكات التزوير والتجارة في السلع غير القانونية والتهرب مدعومة بموافقة ومشاركة رسمية. فالاحتيال هو الغش والخداع الذي تستخدمه المجموعة الحاكمة لتقديم المزيد من الفوائد للحكام، وعلى هذا النحو يشمل المفهوم ما تم تسميته بالفساد الاستخراجي، وقد وضع بايارت في كتابه "تجريم الدولة في إفريقيا" ما سماه "الاحتيال القدر" والذي اطلقه على الطرق الاحتيالية وغير القانونية وغير الأخلاقية التي يتحصل من خلالها الحكام الافارقة وحاشيتهم على الأموال، وتشمل الحيل القذرة على سبيل المثال قيام الحكومات باستيراد النفايات السامة والنوية من الدول الغربية (مثل ما

العام. ومن بين التعريفات الأكثر استخداماً لمفهوم الفساد السياسي هو "استخدام الوظيفة العامة من اجل المصلحة الخاصة" (Leslie 1993) بينما يرى البعض أن استخدام المنصب العام للميزة الخاصة لا يُنظر إليه على نطاق واسع في بعض المجتمعات على أنه فساد "لا سيما إذا كان الفرد الذي يحقق مكسباً شخصياً يقدم مساهمة إيجابية للمجتمع في نفس الوقت، فليس هناك تناقض ضروري بين الميزة الخاصة والمساهمة في خدمة عامة الناس فالعديد يرون مثل هذه الأعمال على أنها مقبولة على الأقل وأحياناً مجرد مكافأة" (المرجع السابق).

فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بابتزاز أو بقبول رشوة لتسجيل أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وسطاء أو وكلاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة، ويعرف صاموئيل هنغتون الفساد بأنه "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة أما جان زيغلر فيقول انه "يتمثل الفساد في تقديم أو الوعد بتقديم منفعة خاصة لمأمور السلطة العامة أو مدير إحدى المؤسسات الخاصة من اجل ان يقدم هذا الأخير على خيانة مسؤولياته تجاه تلك السلطة أو المؤسسة التي يمثلها" فمن يقدم المنفعة يدعى "المفسد" ومن يتقبلها أو يخون واجبات عمله يدعى "الفاسد" وقد يطلب الفاسد تلك المنفعة صراحة أو يتقبلها من دون أي اعتراض، ولكن العلاقة بين السبب والنتيجة، أي بين قبول المنفعة وخيانة واجباته الوظيفية واحدة في الحالتين (العامري 2010).

المبحث الثاني: مظاهر الفساد واشكاله

ان أشكال الفساد أو مظاهره تتعدد باختلاف الجهة التي تمارسه كأن تكون فرداً أو مؤسسة أو جماعة، والهدف الذي تطمح الى تحقيقه كأن يكون منفعة مادية أو مكسباً سياسياً أو اجتماعياً أو غيره، وعلى وفق من يمارسه. ان لظاهرة الفساد اشكالاً وصوراً عدة نوجزها بما يأتي (Bayart 1999):

1- الرشوة:

هو دفع مبلغ ثابت أو نسبة معينة من العقد أو أي خدمة أخرى من نوع النقود المدفوعة إلى المسؤولين في الدولة عند إبرامهم العقود نيابة عن الدولة لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات. إن دفع الرشوة أو تلقيها هو الفساد بحد ذاته ويجب أن

النظر عن مشروعية وسلامة تلك الممارسات، ويمكن توضيح اشكال الفساد المنتشر في الدولة الليبية وكذلك اثر الفساد على الدولة الليبية من خلال الاتي:

اولاً- مظاهر واشكال الفساد في الدولة الليبية:

استشرى الفساد في الدولة الليبية بمظاهره المختلفة وأشكاله المتعددة نذكر منها على سبيل المثال:

1- الوساطة والمحابة والتسيب، وذلك من خلال متقلدي المناصب والموظفون العموميون، حيث تم إنفاق أكثر من 21 مليار دينار سنوي على المرتبات بالإضافة الي وجود 1.8 مليون موظف عمومي بمعدل انتاجية لا يتعدى ربع ساعة يوميا حسب تقرير ديوان المحاسبة الليبي. فبالرغم من ارتفاع عدد الموظفين الا ان تديني مستوى الخدمة وتفشي التسيب الاداري يتضح وبجلا في أغلب قطاعات الدولة، في ظل ضعف الموارد المالية وارتفاع النفقات التسييرية دون أن يقابلها تحسين في انتاجية العاملين.

بالإضافة الي تلاعب العديد من الجهات ببيانات المرتبات المصروفة للعاملين بالدولة للحصول على فائض في المبالغ المسيلة على قوة المرتبات، من خلال طلب مرتبات لا تقوم تلك الجهات بصرفها، او وظائف وهمية، او طلب مرتبات بقيم أكبر من القيم الحقيقية وانعدام الشفافية في نظام التعيينات وتفشي الوساطة والمحسوبية في كثير من المؤسسات والجهات بالدولة حتى نجد ان السلوك السائد لغالبية الباحثين عن عمل هو البحث عن واسطة حتى قبل التقدم بطلب الوظيفة.

2- التواطؤ والرشى والاهمال، والتي يضطلع بها العديد من مسؤولي ومشرفي المشروعات التنموية، والذي ادي الي هدر أكثر من 80 مليار دينار من العام 2010 حتى الان دون تحقيق أي تنمية تذكر، وضعف اداء المؤسسات الحكومية واهمالها لحقوق الدولة في مواجهة الخصوم.

3- استغلال المناصب العامة للمصالح الخاصة والاسراف والترفع، ويتمثل ذلك في مناصب البعثات الدبلوماسية والتوسع في الايفاد الدبلوماسية في دول ومدن لا حاجة للتمثيل الدبلوماسي فيها مما جعل ليبيا تنافس دول متقدمة في عدد سفارتها وقنصلياتها دون معيار وضابط استراتيجي لهذا التمثيل، وتنامى حجم الفساد المالي في السفارات الليبية الي اعلى المستويات، حيث يقدر حجم الاموال المحالة الي السفارات فقط خلال الاربع سنوات الماضية بحوالي 6.5 مليار دينار، حيث تبلغ مرتبات العاملين في السفارات 15 ألف دولار شهريا، بالإضافة الي المزاي والعلاوات وقيمة بدل إيجار السكن وكذلك مصاريف شراء

حصل في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون)، وحالات الرؤساء الذين طبعوا كميات كبيرة من العملات النقدية الوطنية لدفع أجور موظفي الخدمة المدنية والجيش التابعين لهم ثم أجبروا التجار المحليين علي قبولها تحت تهديد السلاح مثل ما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، او مثل ما حصل في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ودول افريقية اخرى بقيام مؤسسات الدولة أو المؤسسات شبه الحكومية التي أقنعت الشركات الخاصة بمنحهم قروضا ومساعدات وخدمات دون سداد والذي نتج عنه اعلان العديد من المصارف الخاصة افلاسها او الانسحاب من الاسواق الأفريقية، مثل بنك الاعتماد والتجارة (BCCI) وبنك ميريديان.

4- المحابة:

وهي أحد اشكال اساءة استخدام السلطة ويتم من خلاله التحيز الي طرف معين في توزيع موارد الدولة، بمعنى منح المناصب او الفوائد للأصدقاء والاقارب بغض النظر عن المؤهل او الجدارة، فالمحابة مرتبطة بالفساد واسباء استعمال السلطة من خلال المسؤولين في الحكومة. والمحابة ببساطة تعني النزوع لصالح الاصدقاء والعائلة والقبيلة او أي شخص قريب موثوق به.

5- المحسوبية:

وهي شكل خاص من المحابة وتحدث عندما يكون المسؤول او الحاكم لديه صلاحيات التعيين في المناصب ويفضل ان يرشح لتلك المناصب البارزة اقاربه او أفراد أسرته (الزوجة، الاخوة، الاخوات، الابناء، ابناء الاخوة، او ابناء العم)، ومن اشكال المحسوبية كذلك منح الاقارب افضليات معينة مثل قروض خاصة من الدولة او اختيارهم لتمثيل الشركات واللجان الحكومية ومنحهم امتيازات اقتصادية مختلفة. يمكن للمحسوبية أن تضمن امتيازات وأرباح كبيرة لبعض الأسر أو العشائر أو الاوساط الاجتماعية الاخرى، فمحابة الاهل والاصدقاء تعد من أبرز الانماط الشائعة للفساد (حسن 1993).

المبحث الثالث: اشكال الفساد وأثره على ليبيا

اتخذ الفساد في ليبيا اشكالا ومظاهر متعدد والتي زاد من حدتها وبشكل لا يمكن اخفائه الانقسام السياسي بين الحكومات الليبية المختلفة والمتصارعة، فتغلغل الفساد في عقول وافكار شريحة كبيرة من افراد المجتمع لدرجة فقداها للتمييز بين الممارسات السليمة عن الفاسدة، جعل هذه الممارسات تأخذ شكل ثقافة عامة وروتين يومي يمارس لدى العديد من افراد المجتمع كمسعى للوصول للمصالح الشخصية بغض

السيارات للاستعمال الشخصي ودفع رسوم الوقود والدراسة وتذاكر السفر والعلاج، الامر الذي ادى الي رفع فاتورة القطاع الخارجي، فقد تم هدر أكثر من نصف مليار دولار سنويا على 141 بعثة دبلوماسية دون تحقيق أي مصالح للدولة، وأكثر من نصف مليار دولار على الدراسات بالخارج دون الاستفادة منها في الحصول على تأهيل علمي حقيقي وجزء كبير من الموظفين لا يرجع الى الوطن.

4. المضاربة بالنقد المحلي والاجنبي وتهريب الاموال للخارج والتلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية وغسيل الاموال، ويتم ذلك من خلال القطاع المصرفي، الامر الذي ضاعف من التضخم وغلاء الاسعار وشح السلع الاساسية وازمة السيولة وسوء الخدمات المصرفية والمتاجرة بالنقد والصكوك وانخفاض قيمتها الحقيقية مما تسبب في انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي وزيادة معاناة المواطن.

5- عدم الكفاءة لدى مؤسسات الخدمات العامة مثل الكهرباء والتعليم والصحة والنظافة وتضارب المصالح واستغلال الوظيفة للمصالح الخاصة، حيث يتم إنفاق نحو 5 مليار دينار سنويا على الكهرباء ولازالت الدولة تعاني من الانقطاعات في التيار الكهربائي وسوء الخدمة، وتم كذلك انفاق اكثر من 4 مليار دينار سنويا على الصحة والادوية ولايزال المواطن الليبي يبحث عن العلاج والدواء في المصحات الخاصة في الداخل والخارج، وانفاق أكثر من 8 مليار دينار سنويا على التعليم بشقيه العام والعالي ولازالت العملية التعليمية تعاني من سوء الخدمة وتدني المخرجات الي اقل المستويات، وانفاق نحو 6 مليار دينار سنويا على الدعم ولازال المواطن المحتاج في عوز ومعاناة حيث يباع الرغيف والدواء والسلع الاساسية بأعلى الاسعار، مع انعدام وجود الوقود في العديد من المدن الليبية، وعدم توفره في بعض الاحيان حتى في طرابلس العاصمة، وانفاق نحو نصف مليار دينار سنويا على النظافة ولازالت بعض المناطق تعاني من تكديس القمامة، كما ان هناك العديد من العائلات الليبية التي فقدت منازلها ولم تلتفت لها الحكومات على سبيل المثال هناك اكثر من ثلاثة الاف منزل مدمر ولازالت الي يومنا هذا ركام في مدينة سرت منذ العام 2016 نتيجة الحرب التي شهدتها المدينة للقضاء على التنظيم الارهابي داعش ولم يتحصلوا علي أي دعم من الحكومة.

ثانياً- أثر الفساد على الدولة الليبية:

ان المتتبع للوضع الليبي وانعكاساته الحالية على مختلف مناحي الحياة واهمها الجوانب السياسية والاقتصادية يلاحظ ان الانقسام قد اثر

سلبا على كل الجوانب المذكورة كما اثبتت تجربة فبراير أن تغيير النظام لا يعني بالضرورة القدرة على مجابهة كل العراقيل ومنها صور الفساد المختلفة، بل إن فترات الانتقال في ظل الانقسام قد يؤدي إلى نزيف كبير في المال العام يفوق ما وقع في الماضي، وأن الاستثمارات الداخلية وأيضا الأموال المستثمرة في الخارج تصبح محل تلاعب ومجال للفساد الكبير في ظل غياب إدارة منضبطة وآلية واضحة لتعقب الأموال الليبية في الخارج. ويمكن ملاحظة الفساد واثاره على الدولة الليبية من خلال:

1- أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد يقل إنفاقها على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار والتي تعتبر باب مفتوح للرشوة حيث أظهر تقرير نشره ديوان المحاسبة الليبي خلال العام 2016، ان الحسائر المادية وطرق هدر المال العام قد تنوعت وتوزعت على مختلف المؤسسات الحكومية، والتي بلغت نتيجة اغلاق الموانئ النفطية بسبب الاعمال المسلحة الي 65 مليار دينار خلال العامين 2013 و 2014 أي قرابة 51 مليار دولار أمريكي وكل هذه الحسائر ناتجة عن الانقسام وسيطرة قوات قبلية بقيادة شخص يدعى ابراهيم الجضران على منطقة الهلال النفطي في تلك الفترة والذي اصبح اليوم مطلوب محليا ومدرج بقائمة العقوبات الدولية لارتكابه أعمال عدائية مسلحة ضد المنشآت والموانئ النفطية تسببت في تدمير بعض المنشآت والخزانات، آخرها كان في 14 يونيو من العام 2018، وأكد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي أن العجز المالي للدولة خلال العام 2015 وحده، بلغ 25 مليار دينار والانفاق الحكومي 36 مليار في العام 2013 بمعدل زيادة غير مسبوق على مدى تاريخ ليبيا تجاوز 71 مليار دينار وفي مايو 2018 أظهرت بيانات رسمية صادرة عن ديوان المحاسبة في ليبيا أن الإنفاق الحكومي بسبب الانقسام السياسي لكل من حكومتي طرابلس والبيضاء وصل إلى 278 مليار دينار ليبي خلال 5 سنوات في الفترة من 2012 إلى 2017، ولازالت هذه الارقام مرتفعة حتى في ظل حكومة الوحدة الوطنية حيث كان الانفاق عام 2020 يقدر ب 39 مليار والعجز المالي بلغ 14 مليار وبلغ الانفاق العام لسنة 2021 أكثر من 85 مليار والعجز المالي بلغ 19 مليار دينار (ديوان المحاسبة 2013-2021).

2- بالإضافة الي ذلك فإن المحاباة والمحسوبية قضيتان رئيسيتان في القطاع العام ولا يتم توظيف الموظفين أحيانا اعتماداً على الجدارة بل على الوساطة، فتعتبر هذه الممارسة، المعروفة بالواسطة، ممارسة اجتماعية

الفساد في البلاد أكبر من أن يواجه بالمحاكم خصوصا وأن الفاسدين هم داخل السلطة أو على الأقل جزء منها ان لم يكونوا على رأسها ومنهم من بات يمتلك ثروات عابرة للحدود ويتخفى وراء تحالفات سياسية إقليمية ودولية تحصنه من العقوبات، فيرى الجميع ان البعض كان في السجون واصبحوا الان مالكي شركات تجارية وشركات طيران خاصة، كما أن نسبة مهمة من الفساد تتخفى وراء ميليشيات مسلحة وأحزاب سياسية وتكتلات سياسية واقتصادية أقوى من سلطات الدولة وهذه النسبة تتحكم في صرف العملة وتحديد الأسعار وفي الصفقات العمومية وفي تسليح وتمويل المجموعات المسلحة الدينية والحزبية وإدارة المؤسسات الحكومية بما فيها المصرف المركزي ذاته فالفساد تحول الى أسلوب أداء حكومي ونظام عمل سياسي واقتصادي وعماد من أعمدة الصراع على السلطة، والفاسدون لا يمكن تحديدهم في جماعة أو كتلة أو عصابة وإنما هم أغلبية ساحقة من الفاعلين في السياسة والاقتصاد والتجارة والمجتمع والتشريع والإفتاء والميليشيات والإدارات والمؤسسات الرسمية والدبلوماسية وفي الاستثمار والنفط والغاز والخدمات والمصارف حسب تقارير ديوان المحاسبة الليبي حيث بات المال العام مستباحا في غياب أي شعور بالوطنية أو بالأمانة او بالمصلحة العامة بينما يدفع المواطن ثمن ذلك من قوته وصحته ومستقبل ابنائه وبلادته (الاسود 2017).

5- إن النسق التصاعدي لظاهرة الفساد في ليبيا لا تعكس فقط مدى استفحالها في المجتمع الليبي وإنما الاخطر هو تزامنها مع تفكك مؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية في ظل ضعف منظومة الثقافة السياسية الوطنية التي تنتصر لحماية المال العام من أي شكل من أشكال المساس أو العبث به، فمع انتشار حالة الفوضى وانتشار السلاح تراجعت ليبيا إلى المرتبة 168 في ترتيب الدول من حيث الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية ثم قفزت إلى المرتبة 172 في العام 2013 وخلال الاعوام 2014 و2015 تراوحت المرتبة ما بين 166 و161، ومنذ العام 2016 بدأت ليبيا وكأنها تغرق في مستنقع من الفساد، إذ ارتفع مؤشر الفساد من المرتبة 170 إلى المرتبة 172 في العام 2017 وظلت تحافظ على هذه المرتبة حيث احتلت ليبيا المرتبة 172 في العام 2021 وتصنف من قبل منظمة الشفافية الدولية كإحدى الدول التي فتك بها الفساد (منظمة الشفافية 2021).

6- في ظل الانقسام السياسي اصبح التنصل من أي تهمة في احد الحكومات بالهروب الى الحكومة الاخرى وانتقاد الحكومة الاولى مثل ما

راسخة في المجتمع الليبي، حيث يعتبر الأقارب أو أعضاء الجماعة الاجتماعية نفسها المتنفذين ملزمين بتقديم المساعدة أو المعاملة التفضيلية إلى آخرين داخل الجماعة نفسها، فعلى سبيل المثال يصف ديوان المحاسبة بأن ملف الفساد بالسفارات يعد من أكبر الملفات، حيث شاركت فيه السلطات التشريعية والتنفيذية منذ إعلان التحرير في أكتوبر 2011، واصبح المشهد السائد في الدولة هو التسابق بين المسؤولين بمذه الجهات وسعيهم لتعيين انفسهم او اقاربهم كملحقين او قناصل او سفراء، الامر الذي اعاق الحكومات المتعاقبة بعده على الالتزام بالشروط والمعايير لتولي منصب السفير والدبلوماسي، واصبحت هذه المناصب تولى على اساس محاصة وارضاء لأطراف معينة ولمواقف قوة على الارض. كذلك التوسع في قرارات الايفاد الي مهام رسمية دون دراسة الجدوى التي تعود على الحكومة من هذه المهام، مما ترتب عليه الزيادة في الانفاق، والتي كان من الممكن الاستغناء عنها (ديوان المحاسبة 2013).

3- كما طال الفساد كذلك القطاع المصرفي في ليبيا نتيجة الانقسام السياسي بالإضافة الي انقسام مصرف ليبيا المركزي الي مصرفين احدهما في طرابلس برئاسة الصديق الكبير الذي انفرد بسلطاته على المصرف في ظل غياب السلطة التشريعية عن طرابلس والمتمثلة في البرلمان ، والاخر في مدينة البيضاء برئاسة علي الحبري وما نتج عنه من ازدواج في العملة داخل الدولة الواحدة وغياب السيولة عن المصارف التجارية فاصبح المواطن الليبي عاجز عن الوصول الى مرتباته بسبب عدم توفر السيولة النقدية وما نتج عنه من اضطرار المواطن الي شراء الدولار الامريكى من السوق السوداء عن طريق الشيكات المصرفية ومن ثم يقوم ببيع الدولار في السوق السوداء من اجل الحصول على العملة الليبية لشراء مستحقاته، وكل ذلك ادى الي ارتفاع سعر الدولار مقابل العملة المحلية حيث وصل في بعض الاحيان الي اكثر من 8 دينار ليبي مقابل الدولار الواحد في حين ان سعره الرسمي لا يتجاوز ال 1.40 مقابل الدولار الواحد، الامر الذي ادى الي ارتفاع باهض في اسعار جميع السلع المحلية والمستوردة. واستمر هذا الوضع حتى في ظل حكومة الوحدة الوطنية وأصبحت الدولة تتجار في المواطن وتبيع الدولار بسعر خمسة دينار مقابل الدولار الواحد مما ادى الي ارتفاع شديد في اسعار كافة السلع الاساسية.

4- ويمكن للمتابع للوضع الليبي ملاحظة أن الحديث عن ملاحقة الفساد قضائيا لا معنى له في ظل ضعف النظام القضائي الحالي، فحجم

الاستغلال " (الامم المتحدة 2000). وفي بعض الحالات يمكن أن تكون الخطوط الفاصلة بين التهريب والاتجار بالبشر غير واضحة، فمن المهم ملاحظة أن أوضاع المهاجرين يمكن أن تتغير طوال رحلتهم، على سبيل المثال يمكن أن تجد الإناث أنفسهن في مواقع يتم استيعابهن في شبكات الاتجار، بينما كن على مسار هجرة غير شرعية (Shelley 2014).

ومن الملاحظ خلال السنوات الأخيرة ازدياد عدد المهاجرين من الشواطئ الليبية تجاه أوروبا واصبح يتضاعف عام بعد عام حيث بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا الى سواحل إيطاليا ومالطا قادمين من ليبيا 5450 في عام 2019 وتضاعف العدد الى ان وصل 19343 في العام 2020 وزاد الى ان وصل أكثر من 32522 في العام 2021 من مختلف الجنسيات، اما من الجنسية الليبية هاجر خلال العام 2017 عدد 102 شخص معظمهم ذكور تتراوح اعمارهم بين 18-35 عام واغلبهم ذو مستوى تعليمي متوسط تتراوح اسباب هجرتهم بين الاسباب الاقتصادية والامنية، وفي العام 2018 بلغ العدد 187 شخص في ظل تفاقم الفساد في مختلف قطاعات الدولة (MENA 2020)، ويتضح دور الفساد في ظاهرة الهجرة من خلال التالي:

1- الفساد في القطاع الامني، فما تعاني منه ليبيا عامة من تدني في مستوى الامن وسيطرة العديد من الميليشيات المسلحة على قطاع الامن في بعض المناطق الامر الذي احدث فراغ امني والذي يعتبر مناخ ملائم لانتشار ظاهرة تهريب البشر فأصبحت تجارة رائدة تختص بها ميليشيات معينة تنقل المهاجرين في مسارات صحراوية عن طريق شاحنات أو سيارات دفع رباعي إلى الشمال الغربي لليبيا، مقابل مبالغ مالية، ولبعض ضعاف النفوس من خفر السواحل يد في هذه العملية حيث يتم نقل المهاجرين على متن قوارب صغيرة ومتهالكة وغير صالحة لقطع مسافات طويل يتم تحميلها بأعداد ما بين 30-35 فرد والقارب في افضل احواله حمولته يفترض ان لا تتجاوز 10 أفراد. وتسيطر تلك الميليشيات على طرق التهريب والموانئ التي ينطلق منها المهاجرين في بعض المناطق مثل زوارة، صبراتة، الزاوية، الماية، قرقارش، تاجوراء، القره بولي، الخمس، كعام بزلتين ومصراته ومنها تنطلق إلى جزر إيطاليا كجزيرة صقلية أو لمبيدوزا الإيطالية بالإضافة إلى مالطا أحياناً (الدهري وأبو ستة 2018).

حصل مع العديد من الشخصيات التي كانت تحسب على الحكومة المؤقتة وانتقلت الي طرف معارض وهي حكومة الوفاق، والمثال على ذلك رئيس حرس المنشآت النفطية المخلوع من الحكومة المؤقتة الذي احتضنته حكومة الوفاق، وكذلك وزير الدفاع السابق لحكومة الوفاق المهدي البرغثي والذي انتقل الي حكومة الوفاق بعد خلافه مع القيادة العسكرية بالمنطقة الشرقية حيث كان يقود احد الكتائب العسكرية بشرق ليبيا (درياق و مصباح 2019).

7- الانقسام وغياب الاستقرار نتج عنها الحروب والتي بدورها أفرزت عشرات الميليشيات والجماعات المسلحة ذات الخلفيات المختلفة السياسية والإجرامية والجهادية، وجميعها تستثمر في مجال واحد هو القتل والتهريب. وتعتبر عمليات الخطف المتبعة بالمطالبة بفيدي مالية، والسطو المسلح على البنوك ومحال بيع الذهب بالإضافة الى تهريب البشر من الأساليب الشائعة للثراء الفاحش والسريع، وهو ما نوه إليه المبعوث الأممي غسان سلامة في لقاء أجرته معه قناة الجزيرة في مارس 2019، بأن هناك مليونيرا جديدا كل يوم في ليبيا، مشيرا إلى أن الطبقة الوسطى تتقلص يوما بعد آخر. كما اتهم سلامة في مقابلته الطبقة السياسية في ليبيا بأن لديها كمًا كبيرًا من الفساد يندى له الجبين، و اضاف قائلاً ما نراه في ليبيا امر مؤسف يستولون على المال العام ثم يوظفونه في الخارج (سلامة 2019).

المبحث الرابع: الفساد كأحد أسباب الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

في ظل التصاعد الملحوظ مؤخرًا للهجرة غير الشرعية او غير النظامية كما يسميها البعض إلى أوروبا، احتلت ظاهرة تهريب البشر والاتجار بهم اهتمام العديد من دول حوض البحر الابيض المتوسط، حيث تعتمد كلتا الظاهرتين (تهريب البشر، الاتجار بالبشر) على الفساد الممنهج ومن الضروري التمييز بينهما لأنهما مختلفتان اختلافاً جوهرياً، فيشير مصطلح تهريب البشر إلى "تدبير الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة هو ليس من رعاياها أو مقيماً بها اقامة دائمة" (الامم المتحدة، 2000). على هذا النحو، عادة ما تحدث الممارسة بموافقة المهاجر ولا تنطوي على تدابير استغلالية أو عنيفة. في المقابل يشير الاتجار بالبشر إلى "تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو إساءة استخدام السلطة ضد شخص في موقف ضعيف يتعلق بإعطاء أو تلقي مدفوعات أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض

من التصاريح وتسريع إصدارها، كما يُمكن الفساد شركات النقل من التهرب من فحص مركبات البضائع والسفن، فقد يطلب المهربين أو مسؤولي الحدود أو الميليشيات المال أو السلع أو الخدمات مقابل الحماية أو المرور، وقد يتعرض المهاجرون الذين يرفضون مثل هذه الطلبات أو لا يستطيعون تقديمها للضرب ودفع رشاوى متعددة تستنزف مواردهم مما يضطر المهاجر الى العمل او السرقة او الانضمام الي العصابات الاجرامية وهكذا يصبح المهاجرون أكثر عرضة للتهديد والعنف والاعتداء بالإضافة الي دفعهم للانخراط احياناً في الاعمال الاجرامية. من ناحية أخرى، يمكن للفساد أن يحسن الأمن للمهاجرين غير شرعيين ويحميهم من الملاحقة القانونية فبسبب تواطؤ المسؤولين في الدولة مع المهربين يجعل طرق العبور أكثر أماناً مما يؤدي الي ازدياد تدفق المهاجرين وهذا ما حصل في الحالة الليبية (Merkle 2018).

5- ازدياد تدفق المهاجرين عن طريق الشواطئ الليبية تجاه اوربا دفع بالعديد من الشباب الليبي، بسبب ما تعاناه ليبيا من مظاهر الفساد والذي ادى الي تقليص فرص العمل وانتشار البطالة، دفع بهم الي خوض تجربة الهجرة الي اوربا آملاً في حياة افضل، حيث اصبحت فكرة الهجرة هاجس لدى العديد من الشباب الليبي بعد ان كانت مقتصرة في الغالب على الجنسيات الافريقية وبعض مواطني الدول العربية، وخاصة في ظل انتشار وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي اصبحت تروج وبكثرة للهجرة الي اوربا عن طريق البحر، فبمجر البحث في مواقع التواصل الاجتماعي تجد المهربين يعرضون خدماتهم وطرق التواصل معهم، فيوجد العديد من المهربين والمليشيات والعائلات المختصة في تهريب البشر في بعض المدن الليبية، بالإضافة الي تواطؤ بعض الافراد من اجهزة الامن وهم في الغالب تتقاسمون الارباح مع المهربين، فمراكز تجميع المهاجرين موجودة في عدة مناطق غرب ليبيا واهمها في مدينة زوارة حيث هناك فنادق تستقبل المهاجر وتؤمن اقامتهم الي يوم المغادرة (مقابلة شخصية 2020).

الخاتمة:

ينتشر الفساد بأشكاله المختلفة في اغلب القطاعات الحكومية في ليبيا الامر الذي أثر سلبي على اداء مختلف القطاعات، في ظل انقسام الحكومات الليبية مما نتج عنه تدني الوضع الاقتصادي والمعيشي للعديد من الاسر الليبية وتفاقم العديد من الظواهر السلبية مثل البطالة والفقر والاتجار بالمنوعات وتهريب البشر.

2- من اوضح صور الفساد وتأثيرها على الهجرة غير الشرعية تولى بعض مهربي البشر مراكز مهمة في جهاز خفر السواحل الليبي في بعض المناطق وهو الجهاز المناط به مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث حضر أحد أشهر مهربي البشر في العالم اجتماعاً في صقلية ممثلاً لليبيا مع مسؤولي المخابرات الإيطالية لمناقشة الضوابط المفروضة على تدفقات المهاجرين من ليبيا فشارك في اجتماع مع مسؤولين إيطاليين ووفد من خفر السواحل الليبي في كاتانيا في أحد أكبر مراكز استقبال المهاجرين في أوروبا يوم 11 مايو 2017. وقد وثقت صحيفة أفينير الإيطالية حضور عبد الرحمن ميلاد (بيجا)، التي نشرت عنه تحقيقاً مطولاً في الاجتماع، ووصف تقرير أمني للأمم المتحدة نُشر في يونيو 2017 بيجا بأنه تاجر بشري مسؤول عن إطلاق النار على المهاجرين في البحر ويشتهر في إغراقه عشرات الأشخاص، ويعتبر قائد منظمة إجرامية تعمل في منطقة الزاوية غرب طرابلس. وحصل بيجا على تفويض من الحكومة الليبية لتمثيلها وعلى تصريح لدخول إيطاليا والمشاركة في الاجتماع الذي حضره أيضاً مندوبين من شمال إفريقيا وعدد من الوكالات الإنسانية الدولية. وقدم البيجا في الاجتماع على أنه "قائد خفر السواحل الليبي" (Lorenzo 2019).

3- ينخر الفساد كذلك في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث خالف الجهاز حتى قرار انشائه والذي حدد عدد مراكز الايواء التابعة للجهاز بعدد (9) مراكز في حين تجاوزت (40) مركزاً مع وجود مراكز لا تبعد عن بعضها إلا مسافات بسيطة، ولا توجد بيانات دقيقة للمضبوطين وفق محاضر رسمية، فضلاً عن وجود تطابق كبير بين أسماء العديد من المهاجرين والمتسللين والمضبوطين بمراكز الايواء في عدة كشوف مقدمة من شركات تموين مختلفة ومواقع ايواء مختلفة، الهدف منها سرقة الاموال المخصصة من قبل الحكومة حيث يتم صرف اعاشة لجميع المراكز من قبل ادارة الجهاز طوال أشهر دون تغيير، مع انه يتم ترحيل العديد من المضبوطين الي بلدانه بشكل دوري، كما يتم من قبل الادارة المالية للجهاز بصرف مستحقات لشركات تموين ونظافة بعضها بدون عقود ولا مطالبات ولا فواتير مما يدل على حجم الفساد والذي يعتبر مناخ ملائم لمهربي البشر وكذلك للمهاجر غير الشرعي (تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2019).

4- الفساد موجود في جميع مراحل التهريب ومما يزيد من تدفق المهاجرين هو المزايا الشخصية التي يتحصل عليها المسؤولين الفاسدين، فقد يقوم مسؤولي الهجرة وغيرهم بتزوير وثائق الهوية والتأشيرات وغيرها

International Criminal Justice, Vol. 4 Issue 3, 466-486.

Carl, F., J., (1972), "The Pathology of Politics: Violence, Betrayal, Corruption, Secrecy and Propaganda", New York, Harper & Row, p18

Leslie, H., (1993), "The End of Communist Power. Anti-Corruption Campaign and Legitimation Crisis", New York, Oxford University Press, p16

المرجع السابق. ص17.

ابتسام محمد العامري (2010) ظاهرة الفساد السياسي أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها: الصين أنموذجاً، مجلة الكوفة، المجلد 3، العدد 7، ص90.

Bayart, J., F., Ellis, S. & Hibou, B., (1999), "The Criminalisation of the State in Africa", Oxford, James Currey, P34

حمدي عبد الرحمن حسن (1993) الفساد السياسي في إفريقيا، القاهرة: دار القارئ العربي.

تقرير ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لعام (2017) ص15.

تقرير ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لعام (2014).

التقرير العام لديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية (2013)، ص42

حبيب الاسود (2017) "التنافس في ملعب الفساد" صحيفة المرصد، الخميس 7 يونيو 2017 عدد 32، ص10.

14- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2021، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متاح على الرابط: <https://2u.pw/5YNdq> تاريخ التصفح 2022/9/29.

محمد هدية درياق، عبد السلام علي مصباح "دور الانقسام السياسي في تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا" مجلة جامعة سرت للعلوم الانسانية، (المجلد 9، العدد الاول يونيو 2019).

غسان سلامة (2019) "هناك مليونير جديد كل يوم في ليبيا وطبقة وسطى تنقلص يوماً بعد آخر" مقابلة تلفزيونية اجرتها معه قناة الجزيرة، الاربعاء 27 مارس 2019.

فأصبحت الهجرة غير الشرعية من ليبيا أحد أهم الطرق التي يسلكها المهاجرين للوصول الى أوروبا عن طريق البحر ووضحت كذلك ليبيا من الدول المصدرة للمهاجرين بعد ان كانت دولة عبور فقط، وكل ذلك ناتج عن تفاهة ظاهرة الفساد في ليبيا.

فتأثر قطاع الامن في ليبيا بشكل مباشر بالفساد الذي طال مختلف مرفقه، وأصبح تواطء الاجهزة الامنية وخاصة في بعض مدن الساحل الغربي عامل مساعد في ازدياد عدد المهاجرين من شواطئ ليبيا.

النتائج:

نستنتج مما سبق أن للفساد دور كبير في مختلف مراحل الهجرة غير الشرعية من افريقيا تجاه أوروبا مروراً بليبيا.

وكذلك للفساد دور كبير في دفع العديد من الشباب الليبي للتفكير في الهجرة واتخاذ طريق الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر املاً في حياة أفضل في ظل تدني مختلف الخدمات بسبب انتشار الفساد في العديد من قطاعات الدولة.

التوصيات:

ضرورة تفعيل الاجهزة الرقابية المختصة بمحاربة الفساد في مختلف قطاعات الدولة بهدف القضاء على ظاهرة الفساد السياسي.

تشديد الرقابة على الاجهزة الشرطية وخاصة في المناطق الحدودية والموانئ البحرية المستخدمة في الهجرة غير الشرعية.

دعم الشباب الليبي من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعهم على الانتاج ومواجهة الواقع بدل الهروب الى المجهول.

المراجع:

Merkle, Ortrun (2018) "Corruption during migration - the role of sextortion" in the workshop "The Battle Inside the War - What Stands between Women in Conflict Situations and Help?", 18th International Anti-Corruption Conference, Copenhagen, Denmark

محمد الزواوي (2019) الهجرة والفساد والحكم الرشيد في إفريقيا، قراءات افريقية، متاح على الرابط: <https://n9.cl/l7nh> ، تاريخ الدخول 2020/9/28.

Ilias, B., (2006), "Corruption as an international crime and crime against humanity: An outline of supplementary criminal justice policies", Journal of

- المادة 3 فقرة (أ) من بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000.
- المادة 3 (أ)، بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية 2000
- Shelley, L. (2014). Human Smuggling and Trafficking into Europe: A Comparative Perspective. Washington D.C.: Migration Policy Institute.
- Middle East and North Africa (MENA) Mixed Migration Overview, [online] Accessed on 2/10/2020 Available at: <https://2u.pw/Lsq8Q>
- عبد الناصر الدهري، عبد القادر أبوستة، آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على ليبيا والأليات القانونية لمواجهتها، المؤتمر الدولي الاول للدراسات الاقتصادية والسياسية جامعة سرت 2018/12/18.
- Lorenzo Tondo (2019) Human trafficker was at meeting in Italy to discuss Libya migration, The Guardian4/10/2019, [Online] Accessed on 28/10/2022, Available at <https://www.theguardian.com/world/2019/oct/04/human-trafficker-at-meeting-italy-libya-migration-abd-al-rahman-milad>
- ديوان المحاسبة الليبي (2018) التقرير العام لسنة 2018، طرابلس: سبتمبر 2019.
- Merkle, Ortrun, 2018, "Corruption during migration - the role of sextortion" in the workshop "The Battle Inside the War - What Stands between Women in Conflict Situations and Help?", 18th International Anti-Corruption Conference, Copenhagen, Denmark.
- ملخص لمقابلة شخصية للباحث اجريت بتاريخ 2020/9/15 مع مجموعة من الشباب من مدينة سرت حاولوا الهجرة في شهر 2017/3 ومنعهم اهلهم في اللحظات الاخيرة بعلاقات شخصية من أحد الفنادق بمدينة زوارقا.